الطريق إلى المشنقة

تقرير إحصاء وصفي بخصوص حصر حالات الإعدام خلال الفترة من يناير2023 إلى ديسمبر 2023

فهرس

مقدمة	2
منهجية التقرير	3
التحديات البحثية	4
حصر وتحليل أحكام الإعدام في الفترة الزمنية من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023	5
الوضع القانوني الأخير في الرصد	5
نوع الجريمة التي أدت إلى حبل المشنقة	7
أسباب جريمة القتل العمد	9
جغرافيًا أحكام الإعدام	11
ختام واستنتاج	13
التوصيات العامة	14

مقدمة

في نهاية عام 2021 أطلقت المفوضية المصرية اللحقوق والحريات تقريرها الرصدي الأول "ما لا رجعة فيه" الذي يسلط الضوء على ملف الإعدامات الصادرة عن المحاكم المصرية، إذ سعى التقرير إلى رصد حالات الإعدام باختلاف درجاتها بداية من إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية، وصولًا إلى التنفيذ، في الفترة الزمنية من أغسطس 2020 إلى أغسطس 2021.

يأتي هذا التقرير الإحصائي الوصفي استكمالًا للجهد الرصدي المبذول سابقًا مع تقرير عدة منهجيات وآليات في الرصد والتوثيق والربط البحثي، حيث يغطي الحالات المتعلقة بملف الإعدام باختلاف درجاتها بداية من إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية وصولًا إلى تنفيذ الحكم أو نقضه، في الفترة الزمنية بداية من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023.

يكشف هذا التقرير صدق الافتراض البحثي في التقرير السابق - ما لا رجعة فيه- بشأن التوسع في إطلاق الأحكام في القضايا الجنائية، وهو ما يشكل خطرًا حقيقيًا في منظومة العدالة، خاصة في حالة الربط بالأوضاع المالية والاجتماعية التي تعاني منها جميع شرائح المجتمع، فقد لاحظ الفريق البحثي أن القتل على خلفية الاحتياجات المادية "السرقة سواء كانت سببًا للجريمة أم نتيجة لها" هي السبب الأكثر لجرائم القتل التي تم رصدها، ويأتي في المرتبة الثانية "الأسباب الانتقامية"، ففي الوقت التي تؤمن فيه المفوضية المصرية بأن العدالة هي الطريق الأكثر رحابةً والقادر على احتواء المجتمع وحفظ حقوقه وحريته، فإنها تعرب أيضًا عن مخاوف حقيقية يؤكدها هذا التقرير وما يشير إليه من أرقام، وتؤمن بأن العقوبة يجب أن تتماشى بل وتتوظف في مفهوم عدالة أكبر. فمن خلال ملاحظاتنا، فالأرقام تعبر عن حالة عكسية من اللاعدالة، وذلك من خلال الربط بين مؤشرات الجريمة والعقوبة في طرف والمؤشرات الاجتماعية في الطرف الآخر، وفي الوقت الذي نرى فيه محدودية إتاحة المعلومات، توصل الفريق البحثي إلى رصد أكثر من 454 حكمًا في ملف الإعدام، تتضمن 124 إحالة إلى المفتي، و297 حكما بالإعدام درجة أولى، و25 حكما تم تأييده من محكمة النقض، وأخيرًا 8 تنفيذات لحكم الإعدام. وتشير هذه الأرقام إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم تطبيق العدالة، وربط مؤشرات عقوبة الإعدام، بالمؤشرات الاجتماعية والقانونية. وفي الصفحات التالية نستعرض مخرجات الرصد الإحصائي الذي قام به الفريق البحثي.

منهجية التقرير

تعتمد منهجية هذا البحث الإحصائي الصادر عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات على رصد و فحص وتدقيق البيانات الخاصة بعقوبة الإعدام في مصر خلال الفترة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023، وذلك تحت إطار العمل على مناهضة عقوبة الإعدام أحد الأطر الرئيسية التي تعمل المفوضية وفقها، وقد اعتمدت مرحلة جمع المعلومات على ثلاثة مصادر أساسية وهي، التغطية الإعلامية والصحفية للأخبار الخاصة بعقوبة الإعدام، سواء أشارت تلك الأخبار إلى حكم بالإعدام أو إحالة أوراق أحد المتهمين إلى مفتي الجمهورية، وهو ما يعد مؤشرا قويا لاحتمالية إصدار حكم بالإعدام. أما المصدر الثاني فهو متابعة جلسات محاكم الجنايات المصرية في أكثر من عشرة محافظات وذلك بالتركيز على جريمة القتل العمد، اعتمادًا على حقيقة أنها النصيب الأكبر في حبل المشنقة، وأخيرًا اعتمادًا على المتابعة المباشرة مع محاميي الدفاع وأهالي بعض المدانين.

هذه المصادر الثلاثة عنت بتغطية عدة جوانب في ملف عقوبة الإعدام، وهي أحكام الإعدام الصادرة من محاكم الجنايات على اختلاف تشكيلاتها واختصاصاتها القانونية، وأيضًا أحكام الإعدام الباتة والمؤيَّدة من محكمة النقض المصرية، وأخيرًا أحكام الإعدام المنفذة على مدار الإطار الزمني الذي يغطيه البحث الإحصائي بداية من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023.

وبالتوازي مع عملية جمع المعلومات، جرى تدقيق البيانات والتحري عنها من المصادر المختلفة، وإدراج أكثر من مصدر مختلف في حالة لم يتح المصدر الواحد جميع البيانات التي قد تؤكد صحة الخبر، وما إن يتم رصد أحد الحالات، يسعى الفريق إلى الاستعلام عن البيانات التأكيدية للتأكد من صحة المعلومات وتدقيقها ومتابعة مسار التقاضي، وقد تم استخدام عدة آليات في مرحلة جمع وتدقيق المعلومات، منها الأرشيف الالكتروني لأكثر من عشر صحف مصرية وفقًا لانتشار ودقة التغطية، كما تم الاستعلام من المنصات الالكترونية التي تتيح الحصول على نسخ الكترونية للأحكام، فضلًا عن المتابعة المباشرة مع المحامين، وتحديث بيانات قضايا الإعدامات من خلالهم وأهالي بعض المدانين.

التحديات البحثية

قابل الفريق البحثي العديد من التحديات والصعوبات أثناء إجراء عملية الرصد والتدقيق، أهمها عدم وجود رصد رسمي من أية هيئة قضائية أو تنفيذية يفيد بالأعداد الدقيقة للأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية على مستوى المحافظات، ولذلك كان على الفريق أن يُفعّل آليات بحثية مختلفة للوصول إلى أكثر البيانات دقة في ضوء المعلومات المتاحة، وذلك بالرصد الإعلامي اليومي للأخبار التي يتم تغطيتها صحفيًا للجرائم التي يواجه فيها المتهمون أحكام الإعدام.

كما واجه الفريق البحثي أيضًا صعوبة في تدقيق البيانات الصحفية خاصة أن الأخبار الصحفية لا تتضمن البيانات الكاملة عن وقائع القضية وأسبابها، وعادة ما لا يتم ذكر رقم القضية أو أسماء المتهمين، وإنما يتم الاكتفاء في اغلب الأحوال بالحروف الأولى من الأسماء أو الإشارة إلى مكان الواقعة، وهو ما يشكل عبئًا أكبر في عملية جمع المعلومات والتدقيق، وربما وصل الأمر في بعض الأحيان أن اكتشف الفريق البحثي وجود أخبار مفبركة تم نحلها من أخبار قديمة، أو تضارب في صحة المعلومات من خلال الخلط بين أمر الإحالة والحكم بالإعدام، كما أن التغطية الصحفية لا تهدف إلى الرصد والدقة قدر اهتمامها بتداول الخبر، ولذلك وجدنا أن هناك محافظات عديدة لا يتم تغطية أخبار منها إلا نادرًا، وذلك يعبر عن تغطية المراسلين ولا يعبر بالضرورة عن عدم وجود حالات إعدام في هذه المحافظات.

فضلًا عن أن بعض الأخبار ترصد إحالة أحد المتهمين إلى مفتي الجمهورية، ولا تشير إلى قرار الحكم بالإعدام من عدمه في الجلسة التالية، إذ يخضع الأمر إلى إمكانية تغطية الجلسات من المحامين، وهو ما شكل تحديًا آخر أمام الفريق البحثي في إقرار أوامر الإحالة التي تم التقصي عنها ولم يستدل على خبر بقرار الإعدام، فضلًا عن نقص الأدلة التي قد تساعد على الوصول إلى البيانات الرسمية. ولذلك فضَّل الفريق البحثي الالتزام بمنهجية أكثر موثوقية في التأكد من صحة الخبر الصحفي أولًا من خلال تداوله في أكثر من صحيفة رئيسية، والتأكد من البيانات الرسمية إن أُتيح له ذلك، ولكنه لا يُدرج أحكام الإحالة التي لم يعثر على أخبار عن جلسة الحكم بأنها أحكام إعدام، ويكتفي بالوقوف عند نقطة الموثوقية بقرار الإحالة.

لذلك يعتقد الفريق البحث بأن الأعداد المشار إليها في هذا التقرير الإحصائي هي جزء من الواقع القضائي لعقوبة الإعدام، ولكنه بالتأكيد أقل من الرقم الواقعي، وقد تحرى الفريق أكبر قدر ممكن من الالتزام بمعايير الدقة والتأكد من المعلومات التي اعتمد عليها هذا التقرير.

الوضع القانوني الأخير في الرصد

خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير رصد الفريق البحثي 454 حكمًا في ملف الإعدام، وهي أحكام تتنوع درجاتها، من إحالة الأوراق إلى المفتي، وإصدار حكم أول أو تأييده أو التخفيف أو التنفيذ، يوضح الجدول التالي عدد المتهمين وفقًا للوضع القانوني الحالي الذي توقف عنده الرصد.

الوضع القانوني الأخير في الرصد	إجمالي العدد
إحالة للمفتي	124
حكم إعدام (أول درجة)	297
تأييد حكم إعدام (نقض)	25
تنفيذ حكم إعدام	8
الإجمالي	454

مع ملاحظة أن قرار إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية قد تم رصده 285 مرةً خلال الفترة الزمنية المحددة، ولكن تم رصد إقرار حكم الإعدام أيضًا في جلسة أخرى، ولذلك فالأرقام الحالية للإحالة تشير إلى الوضع القانوني الحالي الذي توقف الرصد عنده، وربما كان أحد التحديات التي واجهها الفريق أيضًا هو توقف الرصد عند الكثير من قرارات إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية رغم أن قرار الإحالة يعد قرار انتقالي بين إقرار العقوبة أو تخفيفها، ويظل هذا التحدي مؤشر كبير على غياب إتاحة المعلومات بشكل كافي، للقطع بقرار المحكمة، ولذلك اكتفى الفريق بالإعلان عنه، مع الأخذ في الاعتبار ندرة تخفيف الحكم بعد إحالته إلى فضيلة المفتي.

وعلى هذا الأساس يتم الإشارة إلى الإحالة إلى فضيلة المفتي في حال توقف الرصد عند هذا القرار فقط، ولم يستطع الفريق البحثي الوصول إلى مصير تلك القضية، إذا كان القاضي قد خفف الحكم أم لا في الجلسة التالية. بينما يشير حكم إعدام (أول درجة) إلى الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد ورود رأي المفتي إلى محكمة الجنايات، والقرارات المؤيدة هي التي استوفى المتهم فيها حقه بالمطالبة بمثوله أمام محكمة النقض، وقررت فيها محكمة النقض تأييد حكم الدرجة الأولى الصادر عن محكمة الجنايات، والتنفيذ هو الأخبار الصادرة عن إدارة السجون بتنفيذ حكم الإعدام في الجاني.

ووفقًا للنوع الاجتماعي للمتهمين، فقد حاز الذكور على النسبة الأعلى في جميع المراحل التي تعبر عن أحكام الإعدام، فكما يبين الشكل التالي ، نجد أن إجمالي عدد الذكور 419 متهمًا من أصل 454 متهمًا، بينما نصيب الإناث 35 متهمة فقط.

توزيع أحكام الأعدام طبقاً للوضع القانوني الحالي والنوع الإجتماعي

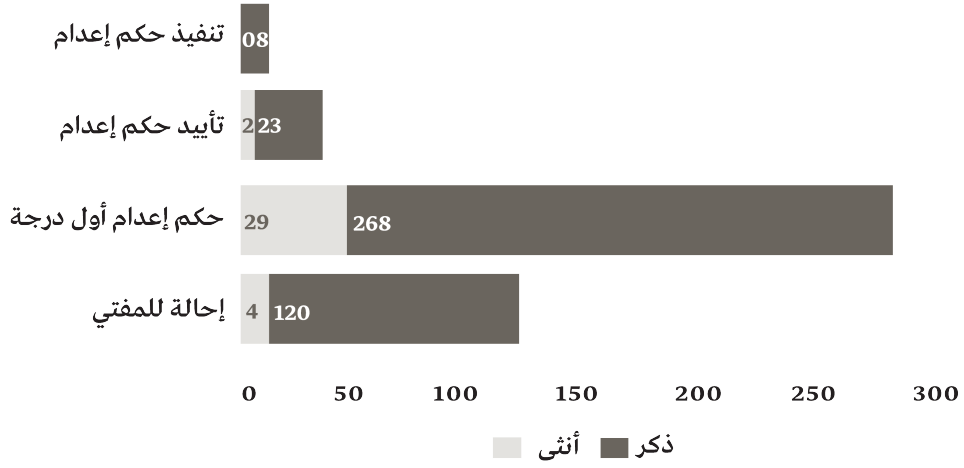

	أنثى	ذكر	الإجمالي
إحالة للمفتي	4	120	124
حكم إعدام (أول درجة)	29	268	297
تأييد حكم إعدام	2	23	25
تنفيذ حكم إعدام	0	8	8
الإجمالي	35	419	454

نوع الجريمة التي أدت إلى حبل المشنقة

أما عن نوع الواقعة التي أدت إلى حكم الإعدام، رصد الفريق البحثي 6 أنواع مختلفة من الجرائم التي حوكم المتهمون على أساسها، وهي:

- القتل العمد: المقصود به جميع جرائم قتل النفس عمداً سواءً اقترنت بظروف مشددة أو بجرائم أخرى مثل السرقة والخطف أو لم تقترن.
- الاعتداء الجنسي: وهي الجرائم التي تتعلق بالاعتداء الجنسي باختلاف نوعه أو النوع الاجتماعي للضحية.
- إتجار بالمخدرات وجلبها وزراعتها: المقصود بها الجرائم التي تتعلق بتهريب الواد المخدرة داخل أو خارج القطر المصري وزراعتها والإتجار بها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

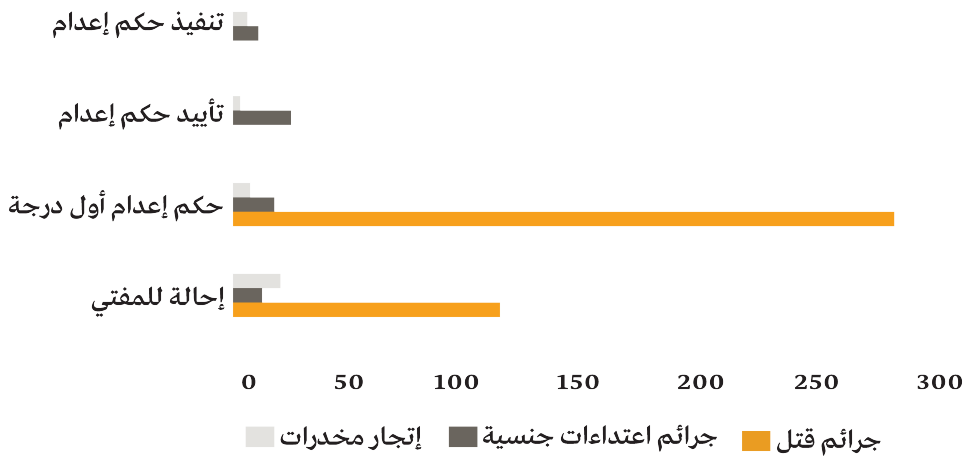

	جرائم قتل	جرائم اعتداءات جنسية	إتجار مخدرات	الإجمالي
إحالة للمفتي	103	9	12	124
حكم إعدام (أول درجة)	284	9	4	297
تأييد حكم إعدام	23	2	0	25
تنفيذ حكم إعدام	5	3	0	8
الإجمالي	415	23	16	454

ووفقًا للشكل والجدول السابقين، حصلت جرائم القتل على نصيب الأسد من أحكام الإعدام بنسبة تصل إلى 91 ٪ بينما تبلغ نسبة الإتجار بالمخدرات 4 ٪، والاعتداء الجنسي 5٪، وهو ما دفع الفريق البحثي إلى تحليل أكثر دقة لأسباب الجرائم، خاصة جريمة القتل، إذ ينطلق الفريق من الرابط بين الجريمة العنيفة، والأوضاع الاجتماعية، فإذا جرى فهم أسباب الجريمة بشكل اجتماعي دقيق، قد يتم حل المشكلة من جذورها، وبالتالي يتم تقليل نسبة جرائم القتل من جهة، والمساهمة في تخفيض أحكام الإعدام، فضلًا عن الاستغناء عنها كعقوبة بغرض فرض السيطرة، إذ تشير البيانات أن القتل وإن كان الجريمة الأكثر إذهابا بمرتكبها إلى حبل المشنقة فلا زالت المعدلات كبيرة، وبالتالي لا يُمكن القول بنجاح هذا الرابط ولعل هذا ما دفعنا إلى مزيد من التحري وراء الأسباب.

أسباب جريمة القتل العمد

ربما كان القتل هو الجريمة الإنسانية القديمة التي لم يخلُ مجتمع منها، وربما تعددت الأسباب والدوافع وراء القتل، ولكن لا يُمكن أن يعد السبب وراء الجريمة كافيًا أو مبررًا بأي شكل من الأشكال. ولعل تناولنا لجريمة القتل هو تناول الباحث الاجتماعي المحاول فهم منظومة عقوبة الإعدام بصورة أدق، إذ نجد أن جريمة هي الأكثر ذهابًا بصاحبها على حبل المشنقة، وبتحليل الأسباب يُمكن أن نمنع الاطراد الكبير في أعداد جرائم النفس، وبتلافي تلك الأسباب العميقة، ربما يكون في وسع المجتمع إنقاذ المقتول والقاتل.

وانطلاقًا من أساس العلاقة بين الأسباب الاجتماعية وشيوع جريمة القتل، فقد قام الفريق البحثي بتحليل الأخبار التي سعت إلى تغطية قرارات الإحالة إلى مفتي الجمهورية، أو قرار المحكمة بالإعدام- وذلك للوصول إلى باقة من الأسباب الموضوعية وراء الجرائم، خاصة جريمة القتل، وفي الوقت الذي نؤكد فيه أن وجود سبب للجريمة لا يعني تبريرها بأي شكل من الأشكال، بل يجعلنا ننطلق إلى نصرة ذوي المجني عليه، والمجتمع بفهم الدوافع لمنع الجريمة من الحدوث، والوصول إلى عقوبة أكثر فعالية من الإعدام، وهو الإطار النظري الأكثر صلابة الذي تنطلق منه المفوضية، إذ نؤمن أن عقوبة الإعدام لا توفر نظامًا عادلًا فضلًا عن فرض الأمان باستخدامها.

وفيما يلي الأسباب التي توصل إليها الفريق كما هي موضحة في الجدول التالي:

	جرائم قتل
أسباب مادية	132
أسباب انتقامية	89
أسباب عاطفية	18
أسباب عائلية	55
أسباب سياسية	14
الجريمة المنظمة	4
استعراض قوة	13
الخوف من الفضيحة	4
أخرى	86
الإجمالي	415

أسباب جرائم القتل العمد المؤدية إلى المشنقة

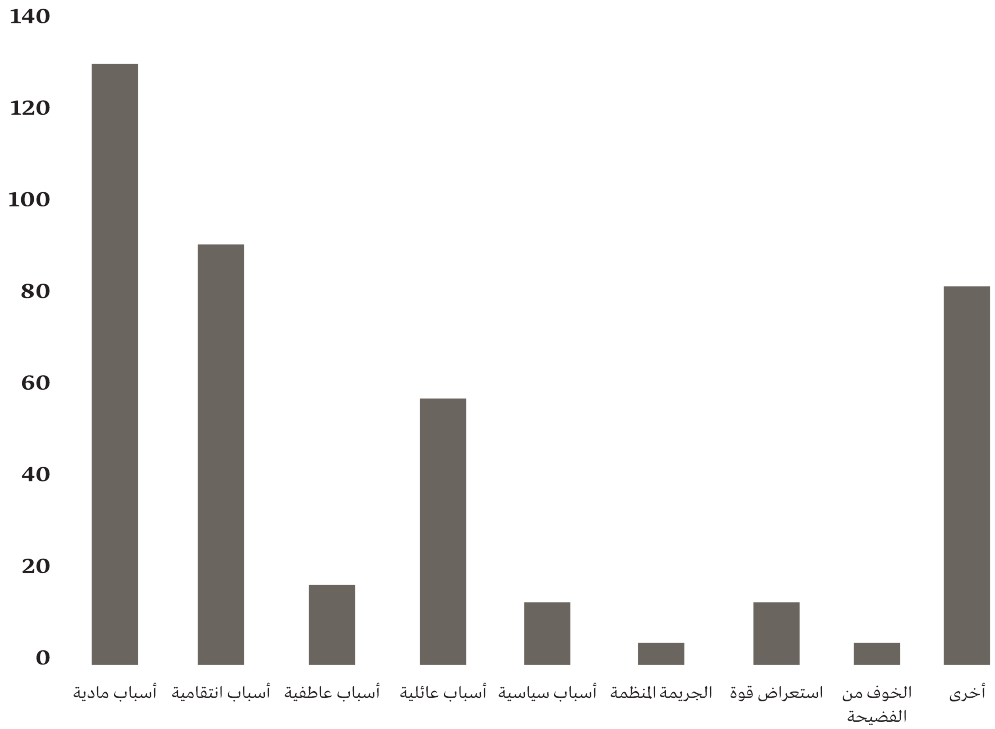

وقد تم الإشارة إلى هذه الأسباب وفقًا للآتي:

• استعراض القوة: في حالة إشارة الخبر إلى العنف الذي يمارسه المتهم دون سبب واضح ضد المجني عليه، وذلك كأحد مظاهر فرض السلطة، أو تصريحه بعبارة استعراض القوة وتوافر الشروط السابقة في الخبر.

• الخوف من الفضيحة: في حالة إشارة الخبر إلى أن الجريمة وقعت بعد اكتشاف المجني عليه جريمة أخرى سبق أن فعلها المتهم سواء كانت انتهاك عرفي أو قانوني، وذلك قد يعني أن الجريمة شرطية بحالة الاكتشاف أو الفضح.

• الأسباب الانتقامية: ما لم يشر الخبر إلى الخوف من الفضيحة أو إخفاء أمر سبق فعله، يشير هذ السبب أن الجريمة كانت رد فعل مسبب من المتهم ضد المجني عليه، وهو ما يعني أن هناك ما يشير إلى معرفة سابقة بين الجاني والمجني عليه.

• الأسباب السياسية: وهي الجرائم التي يُحاكم المتهمون فيها على جرائم ذات طابع سياسي، سواء التي تم ممارسة العنف فيها، او لا، والفرق بين الانتقام والأسباب السياسية هي المعرفة الشخصية بين الجاني والمجني عليه، وربما طبيعة عمل ومهنة المجني عليه، وقد جرى ضم القضايا التي تندرج تحتب بند الإرهاب في هذا الجزء.

• الأسباب العاطفية: وهي الجرائم التي تقع بين أطراف على علاقة غرامية، مثل جرائم قتل العاشق أو العشيقة، أو قتل زوج او زوجة احد الطرفين بسبب هذه العلاقة.

• الأسباب العائلية: وهي تشمل الجرائم التي تربط بين الجاني والمجني عليه علاقة عائلية دون الوقوع في دائرة الأسابب العاطفية وكان سبب الجريمة يتصل بشكل كبير بالعائلة دون المشاكل المادية المباشرة.

• الأسباب المادية: تشير إلى جميع الجرائم التي وقعت بسبب خلافات مادية، أو رغبة الجاني في الحصول على ممتلكات أو مال المجني عليه.

• الجريمة المنظمة: تشير إلى جرائم الإتجار في المخدرات، إذ تعتمد هذه الجرائم على تنظيم أكبر من الأفراد، سواء كان المتهمين في القضية أفراد قليلة أو أنها تكشف عن التنظيم الأكبر.

• أخرى: تشير إلى الجرائم التي لم يُشر فيها إلى أسباب، أو يستطاع استنتاج السبب، بالإضافة إلى الاعتداء الجنسي الذي يحتاج إلى دراسة أوسع للدوافع لا يتسنى لهذا البحث تغطيتها.

ونلاحظ أن الأسباب المادية في مقدمة الأسباب التي شكلت دافع للمتهمين لارتكاب الجرائم، بينما كانت الأسباب الانتقامية هي صاحبة المرتبة الثانية بغض النظر عن الأسباب الأخرى التي تشمل بعض الأحكام التي لم يتم ذكر أسباب لها، وهو ما يشير إلى أن الأزمة المالية، والوضع الاقتصادي من المحفزات الأساسية للعنف، بالإضافة إلى غياب آلية العدالة، ولذلك يسعى الأشخاص إلى الانتقام على طريقتهم الخاصة بدلًا من التماس الطرق القانونية، وفي الوقت الذي نؤمن ونقر فيه بأن الجريمة غير مبررة، نود أن نعرب عن إيماننا بضرورة الربط بين الأسباب الاجتماعية، والقضايا الجنائية.

جغرافيًا أحكام الإعدام خلال عام 2023

أما عن التوزيع الجغرافي وفقًا لنوع الواقعة، يوضح الجدول التالي نوع الواقعة حسب توزيع المحافظات

	إحالة للمفتي	حكم إعدام (أول درجة)	تأييد حكم إعدام	تنفيذ حكم إعدام	الإجمالي
الأقصر	6	4	0	0	10
الإسكندرية	10	32	1	0	43
الإسماعيلية	0	11	0	0	11
البحر الأحمر	0	3	0	0	3
البحيرة	3	7	0	0	10
الجيزة	6	24	3	0	33
الدقهلية	3	11	1	4	19
الشرقية	8	20	9	0	37
الغربية	2	10	0	0	12
الفيوم	1	22	0	0	23
القاهرة	22	41	3	0	66
القليوبية	12	37	0	1	50
المنوفية	0	0	1	0	1
المنيا	4	4	0	0	8
أسوان	1	1	0	0	2
أسيوط	7	14	0	0	21
بني سويف	1	2	3	0	6
بورسعيد	0	4	2	0	6
دمياط	0	0	0	1	1
سوهاج	17	18	0	1	36
قنا	12	8	2	0	22
كفر الشيخ	9	20	0	1	30
مطروح	0	4	0	0	4
الإجمالي	124	297	25	8	454

أرقام الحصر وفقًا للتوزيع الجغرافي لمحافظة الواقعة

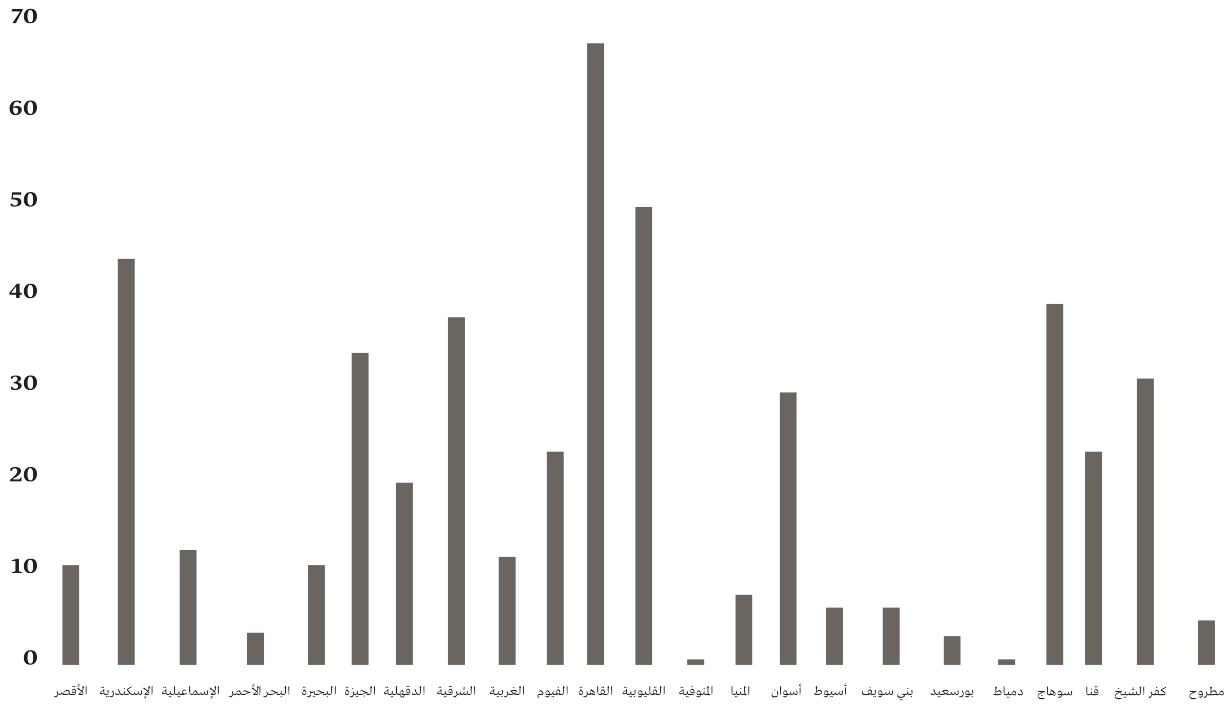

نلاحظ أن محافظة القاهرة كان لها النصيب الأكبر من أحكام الإعدام باختلاف درجاتها، تأتي في المركز الثاني محافظة القليوبية ثم الاسكندرية، ولا يؤكد ذلك بالضرورة أن عدد الأحكام بهذه النسب دقيقة ومطابقة للواقع، بل ربما يشير إلى أن تلك المحافظات لها النصيب الأكبر من التغطية الإعلامية التي تركز على الجرائم ومتابعة المحاكم، وهو ما يعيد الحديث على تحديات البحث التي واجهها فريق البحث والتي تشير إلى غياب البيانات والتغطية المناسبة لملف هام، قد يتم الاعتماد عليه في بناء منظومة أكثر عدالة ورحابة لكلا الطرفين المجني عليه وذويه، والجاني وذويه، منظومة تستطيع القضاء على الجريمة من جذورها بفهم ودراسة الأسباب والعمل على حلها.

ختام واستنتاج

سعينا في هذا التقرير الإحصائي الوصفي من خلال البيانات المرصودة، إلى الربط بين الأسباب الإجتماعية وأحكام الإعدام، بالتوازي مع رصد وتوثيق الأحكام ودرجاتها، وفي الوقت الذي نجد أن معدل أحكام الإعدام ما زال مرتفعًا، نشير إلى ضرورة توخي الحذر في الانفتاح على عقوبة الإعدام، خاصة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها معظم شرائح المجتمع، فإذا كانت الأسباب المادية ثم الأسباب الانتقامية هما الأسباب الأكثر انتشارًا في جرائم القتل التي واجهت أحد درجات عقوبة الإعدام، فهذا مؤشر هام وجاد في البحث الاجتماعي، ويعزز من تصورنا عن أن عقوبة الإعدام فضلًا أنها سالبة لحق الفرد في الحياة، فإنها أيضًا لا تخدم نظرية أن العقوبة الشديدة رادعة للمجتمع، فقد وجدنا أن هناك عدة حالات حُكم عليهم بالإعدام نتيجة جريمة قتل بغرض سرقة ممتلكات تقل قيمتها عن 50 ألف جنيه، وفي بعض الحالات حُكم على أحد المتهمين بالقتل المقترن بسرقة هاتف محمول، هذه المؤشرات نجدها خطيرة، وضرورية لفتح المساحة نحو إعادة طرح تصورات مختلفة لمفهوم العدالة والعقوبة في ضوئها.

التوصيات العامة لـ " حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر "

طوال السنوات الماضية، دأبت وطالبت حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر والصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات في كافة أنشطتها و مخرجاتها البحثية والقانونية، على ضرورة التزام السلطة المصرية بتطبيق التزامتها الدولية وخفض عدد الجرائم التي يتم تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبيها والتي تصل في القانون المصري إلى حوالي 55 جريمة. وتحاول الحملة مرة أخرى تحويل انظار المجتمع القانوني المصري بمحاميه وقضاته والسلطة التشريعة إلى المخاطر التي يتكلفها المجتمع مع استمرار التوسع في تطبيق عقوبة لا رجعة فيها، وما تسببه من شيوع حدة الانتقام لدى أفراده. وفيما يلي التوصيات الرئيسية والعامة التي تتبناها وتعمل عليها حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر خلال السنوات الخمس الماضية:

- نوصي باستبدال عقوبة الإعدام متى ذكرت بأي قانون جزائي بعقوبة السجن مدى الحياة دونما فرصة إلي عفو مشروط في جرائم معينة محددة قانوناً.

- نوصي بتقليص عدد الجرائم التي تعاقب عليها القوانين المصرية بالإعدام والتي يصل عددها إلى أكثر من 50 جريمة، وحصر تطبيق العقوبة في نطاق الجرائم الأشد خطورة.

- نوصي باستحداث نص تشريعي في حال اتفاق الجاني وأهلية المجني عليه على تعويض مادي بموجبه يتنازل أولياء الدم عن الإدعاء المدني في مواجهة القاتل، فإن المحكمة في هذه الحالة تكون ملزمة بإعمال الرأفة وتخفيف عقوبة الإعدام إلي عقوبة السجن مدى الحياة دونما فرصة إلي عفو مشروط في جرائم معينة منصوص عليها قانوناً كجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

- على الحكومة المصرية الالتزام بتنفيذ نص المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصدق عليه، والعمل على الحد من تنفيذ عقوبة الإعدام، إن لم يكن إلغاءها.

- على الحكومة المصرية الأخذ في الاعتبار توقيع البروتوكول الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.